

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي . تيسمسيلت .

الملتقى الوطني : العجز الموازني وإشكالية تمويل التنمية المستدامة في الجزائر

يوم: 23 جوان 2024

عابد صونية	الاسم واللقب
أستاذة	الوظيفة
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية . قسنطينة .	مكان العمل
أستاذ محاضراً	الرتبة
الأبعاد الاقتصادية والتنموية للزكاة والوقف ودورهما في التخفيف من عبء الميزانية العامة	عنوان المداخلة

جامعة أحمد بن يحيى الوشريسي . تيسمسيلت .  
الملتقى الوطني : العجز الموازي وإشكالية تمويل التنمية المستدامة  
يوم: 23 جوان 2024

عنوان المداخلة: الأبعاد الاقتصادية والتنموية للزكاة والوقف ودورهما في التخفيف من عبء الميزانية العامة

إعداد : د. عابد صونية

### الملخص:

يهدف البحث إلى التعريف بالدور الاقتصادي والاجتماعي لكل من الوقف والزكاة، وإبراز أهميتهما كأدوات تمويلية وتنموية مناسبة لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة من جهة، وتخفيف العبء عن الميزانية العامة من جهة أخرى، كما تعد الزكاة والوقف أدوات مناسبة في تفعيل دور القطاع الخاص وإسهامه في تمويل التنمية. ولغرض تحقيق أهداف البحث، تم الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي.

وتوصلنا من خلال هذا البحث إلى بعض النتائج أهمها، أن الخصائص المالية والاقتصادية للزكاة والوقف تجعلها منتجات تمويلية مستدامة، وعلى الدولة تعزيز الوعي للنهوض بهما وتحقيق النفع الكامل منهما.

الكلمات المفتاحية: الوقف ، الزكاة ، الميزانية العامة ، التنمية المستدامة.

### Abstract:

The research aims to define the economic and social role of both the endowment and zakat, and to highlight their importance as appropriate financing and development tools to achieve sustainable development requirements, and also to reduce the burden on the public budget. Zakat and endowment are appropriate tools to activate the role of the private sector and its contribution to financing development. For the purpose of achieving the research goals, the descriptive and analytical approaches were relied upon. Through this research, we have reached some results, including that the financial and economic characteristics of zakat and endowment make them sustainable financing products, and the state must enhance awareness to advance them and achieve full benefit from them.

**Key words:** Endowment, Zakat, Public budget, Sustainable development.

## تقديم وتقسيم:

تتطلب التنمية المستدامة، موارد مالية مستدامة، وتسخير كل الإمكانيات المادية والبشرية في المجتمع لتحقيقها، ومع تزايد حجم النفقات العامة كل سنة، أصبح من الضروري البحث عن مصادر تمويلية جديدة لتعزيز الإيرادات العامة أو آليات لتغطية بعضا من أوجه النفقات العامة، لتجنب اللجوء إلى الاقتراض والوقوع في مغبة الدين العام، أو إحداث تضخم .

نحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على التساؤل الرئيس التالي:

**وكيف يمكن للزكاة والوقف تخفيف العبء على الميزانية العامة؟ وما هو دورهما في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة؟**

## أهداف البحث:

. التعريف بالزكاة والوقف من منظور اقتصادي ومالي

. إبراز إسهامات كل من الوقف والزكاة في تعزيز الإيرادات العامة للدولة وتغطية بعضا من أعباء الميزانية العامة.

**المنهج المتبع:** لغرض الوصول إلى أهداف الدراسة تم الاستعانة بالمنهج الوصفي والتحليلي، وذلك للتعريف بمفردات الموضوع، (الزكاة والوقف والميزانية العامة) ومختلف جوانبهم النظرية، ثم تبين دور كل من الزكاة والوقف في تعزيز الموارد المالية للدولة وتغطية نفقاتها.

**محاوير البحث:** لغرض الوصول إلى النتائج المرجوة، تم تقسيم الدراسة إلى محورين رئيسيين هما:

**المحور الأول:** الزكاة والوقف من منظور اقتصادي

**المحور الثاني:** آليات إسهام الوقف والزكاة في تخفيف العبء عن الميزانية العامة

## المحور الأول : الزكاة والوقف من منظور اقتصادي

سيتم في هذا المحور عرض كل من الزكاة والوقف من الناحية الاقتصادية والمالية، وقد تعمدنا عدم التفصيل في الجوانب الفقهية لهما، لكون الدراسة اقتصادية وليست فقهية.

### أولاً: الزكاة:

1. مفهوم الزكاة ودليل مشروعيتها : هي ثالث ركن من أركان الإسلام الخمس، وقرينة الصلاة في آيات القرآن الكريم، وتعني في اللغة : الطهارة والنماء والبركة ، لقوله عز وجل، " ...خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا " ( التوبة 103)، أما في الشرع فهي الحصة المقدرة من المال التي فرضها الله للمستحقين، ويطلق على الزكاة أيضا في الكتاب والسنة "الصدقة" كالأية السابقة وأيضا في قوله عز وجل: " إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ....." (التوبة 60). وفي السنة المطهرة قال الرسول صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن الجبل رضي الله عنه عندما أرسله إلى اليمن: " أعلمهم أن الله قد افترض عليهم في أموالهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقراءهم".<sup>1</sup>

وقد يكون مصطلح الصدقة شامل لأنواع أخرى من حقوق الفقراء على الأغنياء عدا الزكاة، ونميز بين الصدقات الإجبارية والصدقات الاختيارية:<sup>2</sup>

أما الصدقات الإجبارية فهي الصدقات التي التزم المسلم بدفعها بوصفها ركن من أركان الإسلام، كزكاة المال ، وزكاة الفطر، أو تلك التي وجبت عليه شرعا لأخطاء ارتكها في حق نفسه أو غيره كالكفارات والفدية ودية القتل الخطأ و النذور ، أو التزامات وجبت عليه بصفته فردا من الأمة الإسلامية له حقوق وعليه واجبات اتجاهها وبالتالي وجب عليه المساهمة في بعض أعبائها على حسب إمكانياته ونقصد بذلك التوظيف على أموال الأغنياء

وأما الصدقات الاختيارية فهي الصدقات التي يدفعها المسلم إيمانا واحتسابا وتقربا إلى الله عز وجل: "وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلْيُغْفُوا وَلْيَصْفَحُوا ۗ أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ۗ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ (22) " ( النور 22)، ومنها النفقة على الأقارب والتبرعات والهبات والوقف الخيري والقرض الحسن...

<sup>1</sup> مرسي السيد حجازي، الزكاة والتنمية في البيئة الإسلامية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، مجلد 17، العدد العدد 2، 2004- ص 4

<sup>2</sup> سامر مظهر قنطقجي، الزكاة ودورها في محاربة الفقر والبطالة بين المحلية والعالمية، أنظر: www.kantakji.com

وتعد الزكاة دعامة من دعائم الإسلام المالية والاقتصادية، ومورد لا ينضب من موارد الدولة الإسلامية، وتعد عبادة مالية يكفر جاحدها ويستباح دمه.

## 2. مصارف الزكاة:

حددت الشريعة الإسلامية بالضبط أوجه صرف الزكاة بالنص الصريح من الكتاب في قوله تعالى: "إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (60)....." (التوبة 60)

وبهذا التخصيص فإن إيرادات الزكاة تخرج عن القاعدة المعمول بها في المالية العامة المعاصرة والتي تقتضي عدم تخصيص إيرادات القطاع أو الناحية لنفقاته.

وتؤدي الزكاة دورا اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا كبيرا عند صرفها على المصارف الخمس التي حددتها الشريعة الإسلامية الغراء، فهي تعمل على محاربة كل أشكال الحاجة والفقير والبطالة والمسكنة وما ينجم عن هذه الأحوال من آفات اجتماعية واقتصادية كالسرقة والانتحار وأمراض سوء التغذية والتضخم الاقتصادي...ويمكن أن نبين هذا على النحو التالي:

**مصرف "الفقراء" ومصرف "المساكين":** وهما من أهم مصارف الزكاة للبدء بهما في الآية الكريمة، والفقراء والمساكين هم الذين لا يملكون المال الذي يكفيهم ويقيم حاجتهم، سواء كان ذلك لعدم قدرتهم على العمل، أو لعدم وجود فرصة، أو لعدم كفاية ما دخله في سد حاجتهم، وفي هذا معالجة للفقير بأسلوب لا يعرض الفرد للذل والمهانة.

**مصرف "العاملين عليها":** وهم السعاة لجباية الزكاة، فيعطون مقابل ما يبذلونه من عمل، فأساس استحقاقهم هو الجهد والعمل وليس الحاجة، وإن توفير فرص العمل لهؤلاء العاملين عليها وحصولهم على دخل مقابل ذلك إنما يشبع حاجتهم المادية في حال عدم توفر مصادر بديلة للعيش الكريم.

**أما مصرف "المؤلفة قلوبهم":** فيهتم بالحاجات العامة لمجموع الأمة، وهي تثبيت الأفراد ضعفاء الإيمان الذين يخشى عليهم الردة عن الإسلام إذا لم يعطوا، ويتناول أيضا حسب بعض أهل الرأي أنه موضع إعانة لقضاء مصالح المسلمين العامة، وأثار هذا المصرف واضحة في نشر الإسلام، وتعميم رحمته وعدالته على الناس.

ومصرف " وفي الرقاب": يسد حاجة عامة وإنسانية إلى أبعد الحدود، وهي تحرير العبيد والأسرى من رق العبودية والأسر، ويسجل هذا المصرف للإسلام تميزا وسبقا، فهو أول تشريع يخصص جزء من موارد الزكاة وهي أهم فريضة مالية في الإسلام لتحرير العبيد والأسرى.

أما مصرف " الغارمون": وهم المدينون في غير معصية، إذا لم يكن معهم مال زائد عن كفايتهم، والغارم قد يكون استدان لمصلحة نفسه أو للإصلاح بين الناس أو لإقامة مشروع خيري، ويدخل معهم من اجتاحت أموالهم جائحة وأفقرتهم واضطرتهم للاستدانة لأنفسهم وأهلهم، والزكاة في هذا المصرف تعد نوع من التأمين الاجتماعي ضد الكوارث، سبق بها الإسلام ما عرفه العالم فيما بعد من أنواع التأمين الاجتماعي مع تميز الزكاة في كونها لا تتطلب دفع أقساط، ولا يهدف إلى الربح، ولا يعطي مبلغا ثابتا بل يعطي الغارم على قدر حاجته وما يعوض خسارته، وحسب الموارد المتاحة.

أما مصرف " في سبيل الله": فيعد إشباعا واضحا لحاجة أساسية من حاجات الأمة سواء تفسيره بخصوصيته للإنفاق على المجاهدين وشراء عتاد الحرب للدفاع عن الدولة من العدوان الخارجي، أو بعموميته في جميع مصالح الأمة.

ومصرف " ابن السبيل": فهو للمسافر في غير معصية إذا انقطع عن بلده، ولم يجد نفقة ليعول بها على الحياة الكريمة، وتهتم حاليا قوانين الضمان الاجتماعي والجمعيات الخيرية بهذا النوع من المساعدات الطارئة.

### 3. الأهمية المالية للزكاة:

يمكن تلخيص الأهمية المالية للزكاة فيما يلي<sup>3</sup>:

(أ) وفرة حصيلتها: لأنها عبادة مالية وركن من أركان الإسلام الذي يكفر منكرها، ويقاوم مانعها، كما أنها تفرض على جميع الأموال النامية، وكذلك على جميع أرباب الأموال من صغيرهم إلى كبيرهم وذكرهم وأنثاهم وفقا لشروط ونسب معينة، وهذا ما يزيد من فعاليتها وغازاتها.

كذلك لأن شروط دفعها والمتمثلة في السعر القليل (2.5% في غالب الأموال و5% و10% في بعضها) ومرور الحول وبلوغ النصاب، غير تعجيزية ولا ظالمة ولا مجحفة وهو ما يشجع على دفعها، عكس الضرائب في النظام الوضعي التي قد تتعدى نسبة 30% في بعض الحالات، وهي معدلات مرهقة تؤدي بالأغلبية إلى التهرب من دفعها بطرق ملتوية.

<sup>3</sup> وليد خالد الشايجي، المالية العامة الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، 2005 ص 50 51

ب) دوريتها: الزكاة تعتبر من الإيرادات الدورية التي تتكرر سنويا لأنها إيراد يجبي سنويا بعد مرور الحول على ملك النصاب وخاصة في بعض الأموال كالرواتب الشهرية وعروض التجارة والأنعام والنقود أو بعد كل حصاد كما في حالة الزرع والثمار.

ج) استمراريتهما: وهي إيراد مستدام ومستمر الوجود لا يجوز لأي حاكم أو مسؤول أن يلغيه، أو يعضى بعض المكلفين منه، لأنها فرضت بالنص القرآني الصريح ، والمكلفون مأمورون بتأديتها في مصارفها ما توفرت فيهم الشروط المطلوبة، إلى أن يرث الله الأرض وما عليها.

#### 4. الأهمية الاقتصادية والتنموية للزكاة:

تسهم الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال توفير المتطلبات الأساسية لها، سواء البشرية أو المالية، فهي:

. تعمل الزكاة على زيادة معدلات الإنتاج والاستثمار ومحاربة الاكتناز ، إذ تفرض على المال القابل للنماء دون اشتراط نمائه الفعلي، فتحتم على مالكة تنميته لكي يدفع الزكاة من العائد المحقق وليس من أصل رأس المال.

كما تعتبر الزكاة محفزا قويا على الاستثمار وتحقيق معدلات ربح عالية تفوق معدل الزكاة أي 2.5% ، فإن كان معدل ربح المشروع أقل منه أو يساويه فإن المستثمر لن يكون قد حقق إضافة على رأس ماله.

. تحث على العمل وزيادة فرص العمل، وفي هذا علاج لمشكلة البطالة، فمن حيث الحث على العمل فإن الزكاة لا تعطى للفقراء القادرين على العمل في حال توفر العمل الحلال، لقوله صلى الله عليه وسلم: " لا حظ فيها لغني ولا لقوي مكتسب"<sup>4</sup> وفي هذا دفع للكسب والعمل ومنع التكاثر،

ومن حيث زيادة فرص العمل تساهم الزكاة في خلق مناصب جديدة للعمل بالتحفيز على الإنتاج والاستثمار، وأيضا بضمان استمرار اليد العاملة في المؤسسات المتعثرا ماليا من خلال "مصرف الغارمين"، مما يعطيهم الفرصة على الاستمرار في النشاط الإنتاجي وعدم تسريح العمال.

. من جهة أخرى إن انتقال الأموال من الأغنياء إلى الفقراء والمساكين من خلال " مصرف الفقراء والمساكين" هو بمثابة إعادة توزيع للدخل الوطني، فيقضي على الفقر، ويحد من الفوارق الاجتماعية ويزيد

<sup>4</sup> أخرجه أبو داود- الزكاة- باب من يعطى من الصدقة، وحد الغني- (١٦٣٣)، والنسائي ٩٩/٥ - ١٠٠ - الزكاة- باب مسألة القوي المكتسب، (٢٥٩٨)، وأحمد ٤/٢٢٤، ٥/٣٦٢، أنظر: المكتبة الشاملة من الموقع: <https://shamela.ws/book/798/1407>

في مستوى الطلب الكلي والذي يؤدي دورا كبيرا في رفع مستوى الاستثمار الكلي وبالتالي فتح مناصب عمل جديدة.

. وأيضا في دعم الموازنة العامة حيث تمثل الزكاة أداة هامة في إشراك القطاع الخاص في تمويل النفقات العامة عن طريق التكفل بجزء من نفقات التسيير وهو ما يسمح بتوجيه موارد الدولة إلى الإنفاق الاستثماري والمشاريع التنموية.

## ثانيا: الوقف

### 1. مفهوم الوقف ودليل مشروعيته:

يجتمع المعنى اللغوي للوقف في القواميس والمعاجم اللغوية حول لفظ الحبس.

فهو: مَصْدَرٌ وَقْفٌ، والجمْعُ أوقافٌ، ويُطَلَقُ الوَقْفُ ويُقَصَدُ به الحبسُ والمنعُ، يُقال: " وقف الأرض على المساكين وقفا: حبسها"<sup>5</sup>

وهو: حبس أرض أو ممتلكات عقارية على ملك الواقف أو على الله تعالى و التصدق بالمنفعة.<sup>6</sup>

ومن التعاريف الحديثة، تعريف الإمام أبو زهرة، بقوله: " الوقف هو منع التصرف في ربة العين التي يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها وجعل المنفعة لجهة من جهات الخير ابتداءً وانتهاءً"<sup>7</sup>.

ومن بين أدلة جوازه حديث الرسول صلى الله عليه وسلم الذي رواه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أصاب أرضا بخيبر، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم يستأمره فيها، فقال: يا رسول الله أصبت أرض بخيبر لم أصب مالا قط أنفس عندي منه، فما تأمر به؟، قال: " إن شئت حبست أصلها، وتصدقت بها" (رواه البخاري)، وفي رواية: " أحبس أصله، وسبل الثمرة" (رواه النسائي) .

### 2. خصائص الوقف :

للووقف خصائص تؤهله لأن يكون صيغة تمويلية وتنموية بامتياز، من أهمها<sup>8</sup>:

<sup>5</sup> محمد بن كرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفي الإفريقي ، لسان العرب، ط3 ، ج9، دار صادر، بيروت، 1414هـ، ص359

<sup>6</sup> أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ط1 ، مجلد1، عالم الكتب ، القاهرة ، 1429هـ/2008م، ص2484.

<sup>7</sup> محمد أبو زهرة، محاضرات في الوقف ، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط2، 1989، ص 7

<sup>8</sup> أنظر: يوسف بن حسن خلاوي، خصائص الوقف المؤثرة في أدائه الاقتصادي، المؤتمر الإسلامي للأوقاف حول : الأوقاف والتنمية الإعلامية، المنظم أيام: 18-20 أكتوبر 2016. مكة ، السعودية، من الموقع: <https://tslibrary.org/6321> وأيضا: الطاهر زباني، أركان الوقف وشروطه وخصائصه، من الموقع: <https://www.alukah.net/sharia/0/71878/#ixzz5gnWJRIHQ>



- البقاء والاستمرارية: فالوقف باقي بقاء العين الموقوفة، ومع الاهتمام والترميم والرقابة يمكن أن يستمر الانتفاع بالمال الموقوف مدة طويلة من الزمن، وهو بهذا يمكن أن يعتمد عليه في تمويل التنمية والتطور الاقتصادي
- العموم: ونقصد به أمران:
  - عموم المجال: حيث يمكن للوقف أن يوجه لكل المجالات العلمية والدينية والاجتماعية والبيئية والعسكرية والثقافية والرياضية والبنية التحتية والاستثمارية... وسائر جهات البر والخير والنفع للفرد والمجتمع
  - وعموم الانتفاع: خاصة الخيري منه، حيث ينتفع به كل أفراد المجتمع، فلا يختص في شخص بعينه أو جيل دون غيره.
- الاستقلالية: فهو كيان مستقل وجهة اعتبارية قادرة على إنشاء مختلف التعاقدات والالتزامات وهو ليس كيانا حكوميا ولا قطاعا خاصا، مما يبعده عن حساسيات وقيود كلا القطاعين كما أنه ليس جهة خيرية بحثة.

### 3 الدور الاقتصادي والتنموي للوقف:

للوقف أثر كبير على المتغيرات الكلية للبلد من خلال إحداث حركية توازنية بين العرض الكلي والطلب الكلي، فكلما تطورت عوائد ومداحيل القطاع الوقفي كلما تمكنت الفئات المستهدفة من الحصول على دخل جديد يترجم في السوق على شكل طلب استهلاكي فعلي، إلى جانب الطلب الاستثماري الذي ينشئه الوقف من خلال الإنفاق على مشروعات البنية الأساسية كالطرق والمستشفيات والمدارس والمساجد...، وزيادة الطلب الكلي يؤدي إلى التشجيع على الإنتاج وتطوره، ولعل ما يزيد من أهمية القطاع الوقفي في تنشيط الطلب الكلي أنه لا يكتفي بتحريك الطلب على المدى القصير بل إن العملية مستمرة على المدى الطويل<sup>9</sup>.

من جانب آخر، يساهم الوقف أيضا في زيادة المقدرة الإنتاجية للبلد عن طريق توفير الأصول المادية للإنتاج من أراضي ومباني ورأس المال البشري المؤهل (من خلال الوقف على التعليم والصحة)، والموارد المائية ومصادر الطاقة، واستخراج المواد الأولية وأيضا الموارد المالية النقدية عن طريق الوقف النقدي والأسهم الوقفية والصكوك الوقفية، وعن طريق تحديث وتطوير البنى التحتية للبلد من جسور وموانئ ومطارات وطرق... وهو ما يسمح برفع مستوى الاستثمار الكلي وتحقيق مستويات عالية من النمو<sup>10</sup>.

<sup>9</sup> صالح صالح، الدور الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الوقفي، مجلة العلوم الإنسانية جامع محمد خيضر بسكرة، ع 7، فيفري 2005، ص 169

<sup>10</sup> عابد صونية، عابد منيرة، الصيغ المبتكرة للوقف الإسلامي ودورها في تمويل التنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول: الوقف الإسلامي أداة تمويل وتنمية، تنظيم جامعة الأمير عبد القادر. قسنطينة. الجزائر، يومي 16/15 أفريل 2019، ص ص 15.14

## المحور الثاني: أهمية الزكاة والوقف في دعم الميزانية العامة

يساهم كل من الوقف والزكاة في دعم المالية العامة للدولة وتمويل التنمية الاقتصادية من خلال التأثير في شقي الميزانية العامة وهما الإيرادات العامة والنفقات العامة، والتقليل من عجز الميزانية، قبل التطرق لذلك، ينبغي التعريف بالميزانية العامة وأهم أسباب العجز فيها.

### أولاً: الميزانية العامة وأسباب العجز

#### 1. تعريف الميزانية العامة:

تعرف الميزانية العامة بأنها "توقع وإجازة للنفقات العامة والإيرادات العامة عن مدة مقبلة غالباً ما تكون سنة"<sup>11</sup>

وقد عرف المشرع الجزائري الميزانية العامة بأنها "تشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة سنوياً"

ويمكن القول بأن: الميزانية العامة للدولة تتضمن تقديرات للإيرادات العامة والنفقات العامة، عن مدة قادمة، فهي إذن خطة مالية للدولة لفترة من الزمن تهدف إلى إشباع الحاجات العامة في ضوء الظروف والأهداف السياسية والاقتصادية والمالية القائمة في المجتمع، كما تعتبر المرآة التي تعكس نشاط الدولة وتعبّر عن دورها.

وتلتزم الحكومة في تقديرات الإيرادات والنفقات العامة مراعاة أربع قواعد أساسية هي:<sup>12</sup>

- **قاعدة سنوية الميزانية العامة:** ويقصد بذلك أن يتم تقدير الإيرادات والنفقات بصورة دورية ولمدة سنة واحدة، وبالتالي تكون لكل سنة موازنة خاصة بها تختلف عن موازنة السنة السابقة وموازنة السنة اللاحقة،
- **قاعدة وحدة الميزانية العامة:** ويعني هذا المبدأ أن ترد نفقات الدولة وإيراداتها ضمن صك واحد أو وثيقة واحدة، تعرض على السلطة التشريعية لإقرارها، وهذا يعطي سهولة ووضوح لمن يريد أن يقف على حقيقة المركز المالي للدولة وإجراء حسابات كمعرفة نسبة الإيرادات والنفقات العامة إلى مجموع الدخل الوطني...

<sup>11</sup> محمد الصغير بعلي، مرجع سبق ذكره، ص 86

<sup>12</sup> علي زغدود، المالية العامة، علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص 75 وما بعدها وأيضاً: خالد شخادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2002، ص

وهناك بعض الاستثناءات عن هذا المبدأ وأهمها: الميزانية الملحقة، الموازنات الاستثنائية، والحسابات الخاصة للخزينة

- **قاعدة العمومية وعدم تخصيص:** ويسمى أيضا بمبدأ الشمولية ومعنى ذلك أن تقييد في باب الإيرادات من الميزانية كل الأموال التي تجبى وتقبض لحساب الخزينة العمومية مهما كان مصدرها ونوعها ومقدارها، وأن تقييد في باب النفقات كل الأموال التي تصرف من حساب الخزينة العمومية مهما كانت الغاية من إنفاقها ، حيث لا يجوز:
- تخصيص أي نوع من أنواع الإيرادات العامة لتغطية نفقة بذاتها أو لإدارة من الإدارات العامة مثلا لا يجوز أن تخصص الرسوم القضائية لنفقة المحاكم.
- تنزيل نفقات أي إدارة أو مؤسسة من إيراداتها.

ويساعد هذا المبدأ السلطة التشريعية على أعمال الرقابة على الإيرادات والنفقات كافة، بحيث لا يسمح لأي إدارة باستعمال إيراداتها لتغطية نفقاتها بعيدا عن رقابة السلطة التشريعية.

- **قاعدة توازن الميزانية:** ويقصد بها توازن الإيرادات العامة مع النفقات العامة، حيث تلتزم الجهة المعدة للميزانية التقديرية باحترام هذا المبدأ، بأن يكون حجم النفقات العامة مساو لحجم الإيرادات العامة، ولا تتم المصادقة عليه من السلطة التشريعية إلا إذا تحقق ذلك.

## 2 أسباب عجز الميزانية العامة:

بالرغم من مراعاة مبدأ التوازن عند إعداد الميزانية التقديرية، إلا أنه أثناء التنفيذ، قد تطرأ تغيرات في الأوضاع الاقتصادية للبلد تزيح التوازن إلى حالة من حالتين، حالة فائض إذا كانت الإيرادات المحصلة أكبر من النفقات العامة، أو حالة عجز إذا كانت النفقات العامة أكبر من حصيلة الإيرادات، وهذه الأخيرة تطرح مشكل عدم الاستقرار المالي للدولة.

تختلف أسباب عجز الموازنة العامة من بلد لآخر ، ومن سنة لأخرى بالنسبة لنفس البلد، كما يمكن أن يكون هذا العجز مقصود . مخطط له . تنتهجه الدولة للخروج من أزمة كساد أو ركود، ويسمى "التمويل بالعجز"، حيث تضحي الدولة بالتوازن المحاسبي في سبيل إنعاش الاقتصاد والخروج من الأزمة عن طريق التوسع في الإنفاق الحكومي لغرض رفع مستوى الطلب الكلي، الذي يعد محرك العجلة الاقتصادية والتنمية.

لكن في حالات أخرى يكون هذا العجز خارج إرادة الدولة، وغير مخطط له، كما قد يكون دائما أو مؤقتا وينتج ذلك لعدة أسباب لعل أهمها ما يلي:

- ✓ زيادة النفقات العامة غير المتوقعة نتيجة أحد أو بعض الأسباب التالية:
- الحوادث والكوارث الطبيعية أو الصحية، كالفيضانات والزلازل والأوبئة ..
- زيادة الإنفاق العسكري
- الفساد الإداري والتي ينجم عنه التبذير والإسراف والاختلاسات
- ارتفاع أعباء الدين العام نتيجة تغير أسعار الفائدة
- ارتفاع أسعار المنتجات الاستهلاكية في الأسواق العالمية والتي ينتج عنها زيادة تكلفة الاستيراد
- التوسع في العمران والتزوح الريفي إلى المدن مما يستدعي زيادة نفقات التسيير
- زيادة نفقات الرواتب والأجور نتيجة مطالبات النقابات العمالية والموظفين برفع الأجور
- ✓ انخفاض الإيرادات العامة نتيجة الأسباب التالية:
- حدوث ركود اقتصادي في البلد أو في العالم وانتقل تأثيره إلى الدولة وينتج عنه انخفاض الحصيلة الضريبية
- انخفاض أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية خاصة إذا كانت الدولة تعتمد بشكل كبير عليها في إيراداتها العامة
- الفساد الإداري وانتشار المحسوبية والرشوة والذي ينتج عنه ضعف الحصيلة الجبائية
- عدم عدالة الهيكل الضريبي وهو ما يؤدي إلى انتشار ظاهرة التهرب الضريبي
- ضعف أو انعدام الرقابة على المال العام

**ثانيا: أهمية الزكاة والوقف في دعم الميزانية العامة:** يمكن للزكاة والوقف دعم الميزانية العامة من خلال زيادة الإيرادات العامة و/ أو المساهمة في تغطية جزء من أعباء الإنفاق العام، وهو الأمر الذي يسمح بتحقيق فائض في الميزانية، توجهه الدولة إلى تمويل التنمية المستدامة.

#### 1. إسهامات الزكاة والوقف في زيادة الإيرادات العامة:

تشكل الزكاة مورد هام من موارد الدولة فهي وفيرة ومستمرة ودورية، وبالتالي يمكن للدولة أن تعتمد عليها في أوجه الإنفاق الدورية بما لا تتعارض مع المصارف الثمانية المشروعة بنص ثابت من القرآن الكريم.

. تسهم الزكاة في زيادة الاستثمار والإنتاج الوطني، باعتبارها حافزا للإنتاج ومحاربا للاكتناز، وبزيادة الإنتاج يزيد الدخل الوطني، وهو ما ينعكس في ارتفاع إيرادات الدولة وتحسين رصيد الميزانية العامة.

تسهم الزكاة في خلق مناصب عمل . على ضوء ما رأينا سابقا. وبزيادة أعداد المكلفين بالضرائب تزيد الحصيلة تبعا.

كما يسهم الوقف في زيادة إيرادات الدولة من خلال :

. يختلف الوقف من حيث الجهة الموقوف عليها بين الوقف الذري والوقف الخيري، والأول منه هو ما كان لمنفعة الواقف وذريته من بعده، أما الثاني فهو لمنفعة عموم المسلمين، أو جهة خاصة منهم (كطلاب العلم، أو الفقراء والمساكين، أو اليتامى...)، ويمكن للوقف الخيري أن يشكل مصدرا مهما لإيرادات الدولة.

. الوقف على المؤسسات الإنتاجية وعلى المشروعات الاستثمارية من شأنه رفع الإنتاج الوطني وهو ما ينعكس إيجابا على إيرادات الدولة، ومن أمثلة ذلك المشاريع الوقفية المنجزة من أوقاف الجزائر ومنها: مركز تجاري وثقافي بوهران، مشروع بناء 42 محل تجاري بولاية تيارت، مشروع شركة "طاكسي وقف" والذي انطلق بـ30 سيارة وسمح بتوظيف 40 شاب، مشروع استثماري بعي الكرام بولاية الجزائر والذي يعتبر نموذجا للاستثمار الوقفي لما تميز به من مرافق اجتماعية و خدمات تتمثل في :مسجد، 150 سكن، 170 محلا تجاريا، عيادة متعددة التخصصات، فندق، بنك، دار الأيتام، زيادة على المساحات الخضراء.<sup>13</sup>

. الوقف على البنية التحتية كالجسور والطرق والآبار والمدارس والمستشفيات...يساعد على تحسين ظروف الاستثمار والمقدرة الإنتاجية للبلد و ينعكس أيضا بالإيجاب على مداخل الدولة.

## 2. إسهامات الزكاة والوقف في تمويل النفقات العامة:

إن ظاهرة اتجاه النفقات العامة إلى التزايد عاما بعد عام أصبحت من الظواهر المعروفة في علم المالية العامة، فهي سمة تشهدها مختلف الدول، وذلك نتيجة تطور دور الدولة وازدياد درجة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وقد انتهى الأمر بعلماء المالية العامة إلى أن جعلوا من هذه الظاهرة قانونا عاما من قوانين التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي .

كما تعد هذه الظاهرة من أبرز المشاكل التي تعرض لها علماء المالية ليس من ناحية أسبابها فحسب، ولكن من ناحية ما يترتب عليها من آثار على الإيرادات العامة، ذلك لأن الدولة لا تستطيع أن ترفع إيراداتها بغير

<sup>13</sup> الأوقاف واقع وآفاق: وضعية الأوقاف في الجزائر، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، من موقع الوزارة: <http://www.marw.dz>

حدود، خاصة ما يتعلق بالضرائب والقروض العامة، لما يترتب عنهما من إخلال بالمعايير الاقتصادية والاجتماعية التي ينبغي الحفاظ عليها<sup>14</sup>.

تشكل الزكاة والوقف أداتين فعاليتين في التكفل بجانب من النفقات العامة للدولة، كما سنبينه فيما يلي:

حيث يمكن للزكاة تغطية جانب كبير من جوانب الإنفاق العام وضمن الحدود الشرعية، أي دون الخروج عن النص (المصارف الثمانية)، حيث تشكل المصارف الثمانية مجالا واسعا من النفقات التي تتكفل بها الدولة، فبالنظر في أوجه الإنفاق العام وخاصة منها الموجهة للتسيير، ومصارف الزكاة الثمانية، يمكن أن نسجل ما يلي:

- مصرفي (الفقراء والمساكين)، يغطي جانب كبير من النفقات الاجتماعية كالمناح والإعانات، حيث يمكن أن تتكفل الزكاة بسد حاجات العائلات المعوزة والفقراء خاصة منهم العاجزين عن العمل كالمعاقين والعجزة ، وبهذا فهي تنقص جانب كبير من الالتزامات المالية للدولة اتجاه هذه الفئات.
- ومصرف (الغارمين) يمكن أن يتكفل بدعم المؤسسات الاقتصادية المتعثرة ماليا، كبديل عن الإعانات الاقتصادية التي تمنحها الدولة، وأيضا بديلا عن اللجوء إلى القروض الربوية والتي تضيف إلى النفقات العامة أعباء جديدة هي أعباء الدين العام.
- ومصرف (في سبيل الله) والذي يمكن أن يغطي النفقات العسكرية (الجهاد) بإجماع العلماء<sup>15</sup> ، والتي بطبيعتها تأخذ حيزا كبيرا ضمن مجموع نفقات التسيير كل سنة، وإن كان بعض العلماء يعتبر مصرف في سبيل الله يغطي أيضا جميع طرق البر والخير والإحسان كالحج والعمرة وطلبة العلم وكفالة اليتيم وبناء المساجد، وتكفين الموتى وطباعة المصاحف بضوابط معينة<sup>16</sup>.

أما الوقف، فيمكنه التكفل بجانب من نواحي الإنفاق العام، خاصة منها النفقات الاجتماعية، كالمساعدات والإعانات الاجتماعية المخصصة للفقراء، وذوي الدخل المحدود، واليتامى ودور الرحمة، ومنحة المعاقين...، والتكفل بعلاج المحتاجين

. الإنفاق على التعليم والبحث العلمي، وهذا أيضا يشكل نسبة كبيرة من مجموع نفقات التسيير في ميزانية معظم الدول العربية ومنها الجزائر، إذ تحتل الاعتمادات المالية الموجهة لقطاع التربية والتعليم المراتب الأولى ضمن الاعتمادات المالية في نفقات التسيير ، وإذا ما أضفنا لها ميزانية التعليم العالي والبحث العلمي فهي تشكل حيزا

<sup>14</sup> علي زغود، مرجع سابق، ص 41.

<sup>15</sup> أنظر: أقوال العلماء في المصرف السابع للزكاة (وفي سبيل الله)، إعداد مركز البحوث والدراسات - ط2، الكويت، 2007 ، على الموقع:

<https://baitalzakat.com/files/articles/baitalzakat.com-A100745.pdf>

<sup>16</sup> نفس المرجع السابق.

كبيراً، ولطالما تكفل الوقف في العهد الإسلامي بهذا الجانب ، بل إن أغلب ما أوقف عليه المسلمون هو التعليم بمختلف أطواره والبحوث العلمية، ولا يزال كذلك في بعض الدول العربية والإسلامية كالكويت والسعودية ماليزيا. ولا يتوقف الأمر فقط على الوقف الإسلامي، بل يشهد الوقف العلمي في الدول الغربية جانبا مهما في تمويل الجامعات والأبحاث العلمية<sup>17</sup>.

. يمكن للوقف أن يخفف أيضا من حجم الإنفاق العام، بمساهمته في تمويل المرافق العامة والبنية التحتية، " ومن أمثلة ذلك السكك الحديدية، وشبكات المياه وصيانتها، وبناء السفن، كما أسهمت الأوقاف في بناء المدارس وتوفير المساكن، وبناء الطرق وتعبيدها، وتوفير الخدمات والمحطات للمسافرين<sup>18</sup>"

### الخاتمة والتوصيات:

من خلال هذه الورقة البحثية توصلنا إلى بعض النتائج هي:

. تمويل التنمية المستدامة تتطلب تظافر كل الجهود والإمكانات المادية والبشرية ومن القطاعين العام والخاص، وتعد كل من الزكاة والوقف أداتين فعالة لإشراك القطاع الخاص وتفعيل مساهمته في تمويل التنمية وتخفيف العبء على الميزانية العامة .

. تتميز الأموال الوقفية بالديمومة والاستمرارية، وإذا ما أحسن استغلالها واستثمارها وتنميتها، تصبح منتجا تمويليا مستداما، كما أنها تتميز بالعموم والشمول، وتغطي مختلف المجالات : الدينية والتعليمية والصحية والثقافية والبنية التحتية والإنتاجية والبيئية ...، ما يجعلها مناسبة لتلبية كل متطلبات التنمية المستدامة.

. تعتبر الزكاة نظاما اقتصاديا وماليا بامتياز ، كفيلة بتحقيق التوازن الاقتصادي والمالي للمجتمع، ولإقتصاد الدولة، وخصائصها المالية من الوفرة ، والدورية والاستمرارية تجعل منها منتج تمويلي مستدام مناسب لتمويل التنمية المستدامة.

. تحقق الزكاة دورا اقتصاديا واجتماعيا فاعلا من خلال تحقيق التكافل الاجتماعي والقضاء على الفقر وتقليص معدلات البطالة و منع الاكتناز ، وتحفيز الاستثمار والإنتاج

### التوصيات:

<sup>17</sup> إذا ما نظرنا إلى مصادر التمويل التي تعتمد عليها المؤسسات التعليمية في الدول غير المسلمة نجدها في الجزء الأكبر منها من القطاع الخاص والتبرعي، ولا يتجاوز تمويل القطاع العام لها نسبة 20 % في اليابان مثلا و30 % في الولايات المتحدة الأمريكية، بينما لا يزال القطاع العام في العالم العربي هو المصدر الأساسي في عملية تمويل البحث العلمي بنسبة تصل إلى 98%، أنظر: عمر عبد عباس جميلي، الوقف العلمي ودوره في التنمية الإمارات العربية المتحدة نموذجا، بحث مقدم في منتدى فقه الاقتصاد الإسلامي، منشورات دائرة الشؤون الإسلامية والعمل

الخيري بدبي، 2017 ص9 ص 17

<sup>18</sup> أحمد عبد الصبور عبد الكريم أحمد، دور الوقف في تخفيف العبء عن الموازنة العامة، دراسة مطبقة على الموازنة المصرية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، ص 330

. على الدولة النهوض بقطاع الوقف فهو أداة شرعية وفعالة في إشراك القطاع الخاص في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق نشر الوعي وتسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة به، والمحافظة على الأموال الوقفية بالترميم والرقابة والاستثمار.

. تطوير الأدوات والصيغ الوقفية في الجزائر، من خلال إنشاء صناديق وأسهم وصكوك ووقفية، لأن هذا من شأنه إشراك ذوي فئات كبيرة من المجتمع في العمل الخيري وبالتالي زيادة حصيلة الأموال الوقفية من جهة، ومن جهة أخرى، تعد هذه الصيغ الحديثة أهم أدوات استثمار الأموال الوقفية ونمائها.

## المراجع:

1. أحمد عبد الصبور عبد الكريم أحمد، دور الوقف في تخفيف العبء عن الموازنة العامة، دراسة مطبقة على الموازنة المصرية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 13، جوان 2013
2. أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ط 1، مجلد 1، عالم الكتب، القاهرة، 1429هـ/2008م
3. خالد شخادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2002،
4. سامر مظهر قنطقي، الزكاة ودورها في محاربة الفقر والبطالة بين المحلية والعالمية، أنظر: [www.kantakji.com](http://www.kantakji.com)
5. صالح صالح، الدور الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الوقفي، مجلة العلوم الإنسانية جامع محمد خيضر بسكرة، ع 7، فيفري 2005،
6. الطاهر زباني، أركان الوقف وشروطه وخصائصه، من الموقع: <https://www.alukah.net/sharia/0/71878/#ixzz5gnWJRIHQ>
7. عابد صونية، عابد منيرة، الصيغ المبتكرة للوقف الإسلامي ودورها في تمويل التنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول: الوقف الإسلامي أداة تمويل وتنمية، تنظيم جامعة الأمير عبد القادر . قسنطينة. الجزائر، يومي 15/16 أفريل 2019 ،
8. علي زغدود، المالية العامة، علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005،
9. عمر عبد عباس جميلي، الوقف العلمي ودوره في التنمية الإمارات العربية المتحدة نموذجا، بحث مقدم في منتدى فقه الاقتصاد الإسلامي، منشورات دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدي، 2017
10. محمد بن كرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي ، لسان العرب، ط3 ج9، دار صادر، بيروت، 1414هـ،
11. محمد أبو زهرة، محاضرات في الوقف ، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط2، 1989
12. مرسي السيد حجازي، الزكاة والتنمية في البيئة الإسلامية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، مجلد 17، العدد 2، 2004.
13. وليد خالد الشايحي، المالية العامة الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن ، 2005



14. : يوسف بن حسن خلاوي، خصائص الوقف المؤثرة في أدائه الاقتصادي، المؤتمر الإسلامي للأوقاف حول : الأوقاف والتنمية الإعلامية، المنظم أيام: 18-20 أكتوبر 2016. مكة ، السعودية، من الموقع: <https://tslibrary.org/6321>
15. الأوقاف واقع وآفاق: وضعية الأوقاف في الجزائر، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، من موقع الوزارة: <http://www.marw.dz>
16. أقوال العلماء في المصرف السابع للزكاة (وفي سبيل الله)، إعداد مركز البحوث والدراسات . ط2، الكويت، 2007 ، على الموقع: <https://baitalzakat.com/files/articles/baitalzakat.com-A100745.pdf>